

مجلس المحافظين

GOV/2010/11

١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠

عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند ٦(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2010/1)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدمة

١- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأنه في نيسان/أبريل من هذه السنة قدمت للوكالة معلومات تزعم أن منشأة في موقع دير الزور في الجمهورية العربية السورية (سوريا)، دمرتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت مفاعلاً نووياً. أظهرت الصور الملتقطة بالسواتل المتاحة للوكالة أنه، بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، جرت عمليات إخلاء وتسوية سطحية على نطاق كبير في الموقع المذكور أزلت أو أحجبت بقايا المبنى المدمر.^١

٢- وقد سُمح للوكالة معاينة هذا الموقع في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وسُمح وقتها بأخذ عينات بيئية^٢. وإذا لا يمكن استبعاد أن الغرض من المبنى المدمر كان لاستخدام غير نووي، فلقد قُدّرت الوكالة أن سمات المبنى وإمكانية توصيل كميات وافية من مياه التبريد إليه مشابهة لما يتوفر عادة في مواقع المفاعلات^٣. وقُدّرت الوكالة أيضاً أن المعدات الخاصة بضخ المياه التي شوهدت في موقع دير الزور، وقيام سوريا بشراء كميات كبيرة من الغرافيت وكبريتات الباريوم، التي كانت سوريا قد أفادت بأنها اقتنتها لاستخدامات مدنية وغير نووية، كل هذا قد يدعم أن المبنى كان مفاعلاً (الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2009/36).

١ الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/OR.1206، والفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2008/60.

٢ الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2008/60.

٣ الفقرتان ١٠ و ١١ من الوثيقة GOV/2008/60.

٣- وتمسكت سوريا بالقول إن المبنى المدمر كان منشأة عسكرية غير نووية. إن ما قدمته سوريا إلى هذا التاريخ من معلومات والسماح بالمعاينة لم يمكن الوكالة من تأكيد ما أفادت به سوريا بشأن الطابع غير النووي للمبنى المدمر أو دعم إدعاءات سوريا بخصوص المساعي الشرائية بأنها لأغراض مدنية ولاستخدامات غير نووية.

٤- وأشار تحليل العينات المأخوذة من موقع دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى وجود جسيمات يورانيوم طبيعي بشري المنشأ من نوع لم يدرج في رصيد المواد النووية المعلن عنه من جانب سوريا. وأفادت سوريا بأن الصواريخ التي استخدمت في تدمير المبنى هي مصدر تلك الجسيمات. وقدرت الوكالة أن ثمة احتمالاً ضئيلاً بأن يكون مصدر تلك الجسيمات هو استخدام الصواريخ. ووجود هذه الجسيمات يشير إلى إمكانية وجود أنشطة في المجال النووي في الموقع وتزيد من التساؤلات حول طبيعة المبنى المدمر. وما زال يتعين على سوريا أن تقدم توضيحاً مرضياً بشأن مصدر وجود تلك الجسيمات. وفي هذا السياق، فإن من شأن المعلومات التي لم تقدمها بعد إسرائيل أن تساعد في توضيح هذه المسألة.

٥- وطلبت الوكالة تكراراً من سوريا إجراء مناقشات جوهرية معها حول طبيعة المبنى المدمر، والتداول مع سوريا بشأن الصور ذات الصلة الملتقطة بالسواتل وغيرها من المعلومات المتاحة للوكالة. وفي رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/يناير ٢٠١٠، ذكرت الوكالة سوريا بطلبها المتكرر لما يلي:

- معلومات بشأن موقع دير الزور، والبنية الأساسية التي شوهدت في الموقع ومساح شرائية معينة قد أفادت سوريا بأنها تتعلق بأنشطة مدنية غير نووية؛
- الإطلاع على وثائق تقنية وغيرها من المعلومات المتعلقة بتشديد المبنى المدمر؛
- معاينة المواقع التي كان فيها و/أو يوجد فيها الآن الحطام الناشئ من المبنى المدمر، وبقايا الذخائر، والحطام الناشئ من المعدات، فضلاً عن أي معدات تم إنقاذها،
- إجراء معاينة إضافية لموقع دير الزور ذاته ومعاينة ثلاثة مواقع أخرى يُزعم أنها مرتبطة وظيفياً بموقع دير الزور.

٦- وقد عرضت الوكالة في عدة مناسبات بأن تتخبط مع سوريا في إرساء الطرائق اللازمة لتيسير المعاينة المنظمة للمعلومات والأماكن الحساسة، بما فيها موقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى. ومن شأن هذه المعاينة أن تمكن الوكالة من التثبت من الوقائع وإحراز تقدّم في عملها المتصل بالتحقق، مع حماية ما تعتبره سوريا حساساً من معلومات عسكرية وغيرها.

٧- ومنذ زيارة الوكالة لموقع دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، رفضت سوريا إجراء مناقشات جوهرية مع الوكالة، ولم تقدم أي معلومات مفصلة استجابة لطلبات الوكالة ولم توافق على طلبات الوكالة لمعاينة إضافية لموقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى التي تهتم بها الوكالة في سياق التحقيق الذي تقوم به.

٤ تشير عبارة "بشري المنشأ" إلى مواد أنتجت بالمعالجة الكيميائية.

٥ الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2009/9.

٦ الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2009/36.

٨- كما تمسكت سوريا بموقفها بأنه بسبب التخلُّص من حطام موقع دير الزور، كان من المتعذر تلبية طلب الوكالة لمعاينة الحطام حيث إن طلب الوكالة هذا قُدِّم بعد مرور أكثر من سنة على تدمير المبنى. واستناداً إلى المناقشات التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في دمشق والمعلومات الأخرى المتاحة للوكالة، واصلت الوكالة طلب معاينة الحطام الناتج عن المبنى المدمر والمعدات التي تم إنقاذها من موقع دير الزور.

٩- وبخصوص جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ التي عُثر عليها في المفاعل النيوتروني المصغر (الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2009/36)، كانت توضيحات سوريا الأولية عن وجود تلك الجسيمات بأنها صادرة إما عن المواد المرجعية المعيارية المستخدمة في عملية التحليل بالتنشيط النيوتروني وإما عن حاوية نقل مدرعة. وهذه التوضيحات لم تدعمها نتائج عملية المعاينة اللاحقة التي أجرتها الوكالة في المفاعل النيوتروني المصغر (الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2009/75). وفي اجتماع عُقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في فيينا، أفادت سوريا بأن الجسيمات قد تكون صادرة عن مواد أخرى موجودة في المفاعل النيوتروني المصغر، وبالتحديد كميات من الكعكة الصفراء المنتجة في المحطة التجريبية لتنقية حامض الفوسفوريك الكائنة بحمص^٧، ومركبات نيترات اليورانيوم غير المعلن عنها سابقاً المشتقة من الكعكة الصفراء و/أو كميات صغيرة من مواد نيترات اليورانيوم المستوردة وغير المعلن عنها سابقاً (الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2009/75).

١٠- إن إمكانية الربط بين الجسيمات التي عُثر عليها في المفاعل النيوتروني المصغر وتلك التي عُثر عليها في موقع دير الزور تقتضي المزيد من أخذ عينات وتحليل من جانب الوكالة. وتحتاج الوكالة أيضاً إلى تحديد ما إذا كان استخدام مركبات اليورانيوم الطبيعي في المفاعل النيوتروني المصغر قد يكون له صلة بإدعاءات تتعلق بأحد الأماكن الثلاثة الأخرى وإذا ما تم إجراء تجارب بالكميات الأكبر من الكعكة الصفراء المنتجة في محطة حمص^٨.

باء- أنشطة التحقق

١١- في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وخلال عملية تفتيش في المفاعل النيوتروني المصغر، زوّدت الوكالة سوريا برسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أوردت فيها قائمة بأنشطة تجريبية تنطوي على استخدام مواد نووية كانت، وفقاً لمعلومات من مصادر مفتوحة، قد نفذت في سوريا ومن الممكن أن تكون ذات أهمية بالنسبة لتحديد منشأ الجسيمات التي تم العثور عليها في المفاعل النيوتروني المصغر. وفي الرسالة، طلبت الوكالة أن يتاح لها مقابلة الأشخاص المعنيين بتلك الأنشطة والإطلاع على معلومات تفصيلية بشأن المواد النووية والمعدات المستخدمة في التجارب. وأتاحت سوريا مقابلة واحد من الأشخاص المطلوبين أثناء عملية التفتيش وتم عقد مناقشات بشأن الأنشطة التجريبية. وإلحاقاً بإفادات سوريا حول المواد النووية الموجودة في المفاعل النيوتروني المصغر (الفقرة ٩)، أُخذت عينات من الكعكة الصفراء ومن مركبات نيترات اليورانيوم الموجودة في المفاعل المذكور. كما أُخذت عينات بيئية من معدات المفاعل ومواقعه المرتبطة بالتجارب المنطوية على مواد تحتوي على اليورانيوم. وفي رسالة وردت إلى الوكالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قُدِّمت

٧ تم تشييد محطة تجريبية لتنقية حامض الفوسفوريك وأدخلت في الخدمة في ١٩٩٧ في حمص بسوريا، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة. أنتجت الكعكة الصفراء كنتاج ثانوي لعملية التنقية.

٨ خلال الزيارة الشفافة للمحطة التجريبية لتنقية حامض الفوسفوريك الكائنة بحمص في تموز/يوليه ٢٠٠٤، لاحظ مفتشو الوكالة كميات من الكعكة الصفراء تُعد بمئات الكيلوغرامات.

سوريا معلومات محدودة بشأن المواد النووية التي كانت قد لوحظت في المفاعل النيوتروني المصغر. بيد أن سوريا لم تنصّ لشواغل الوكالة المتعلقة بمنشأ ووجود جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ التي تم العثور عليها هناك.

١٢- وفي رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، طلبت الوكالة تأكيداً بشأن كميات المواد النووية الملاحظة في المفاعل النيوتروني المصغر، والإعلان الكامل عن كافة المواد النووية، ومعلومات مفصلة بشأن استخدام مواد نووية تحتوي على يورانيوم، كما التمسست استيفاء المعلومات التصميمية.

١٣- وفي رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، زوّدت الوكالة سوريا بنتائج تحليل العينات المأخوذة خلال عملية التفتيش المنفّذة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. بينما أكدت النتائج خصائص المواد كما أعلنت عنها سوريا، أبلغت الوكالة سوريا بلزوم توفير مزيد من الإيضاحات بشأن وجود واستخدام اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ في المفاعل النيوتروني المصغر، واقترحت عقد اجتماع في دمشق يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ لمناقشة هذه المسائل.

١٤- في رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، رفضت سوريا طلب الوكالة لعقد الاجتماع، مشيرة إلى أنه، على ضوء المعلومات المقدمة في نفس الرسالة، يمكن التخطيط لذلك في مرحلة لاحقة. والمعلومات التي قدمتها سوريا لا توضح وجود واستخدام اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ في المفاعل النيوتروني المصغر. والوكالة تخطط لإجراء تفتيش لهذا المفاعل في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ للتحقق من المواد النووية الموجودة في المفاعل ولفحص الوثائق المرجعية الهامة ذات الصلة بالتجارب المشار إليها أعلاه.

جيم- التقييم والخطوات التالية

١٥- لم تتعاون سوريا مع الوكالة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بخصوص المسائل العالقة المرتبطة بموقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى التي يزعم أنها متصلة وظيفياً بالموقع المذكور. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الوكالة من إحراز تقدّم باتجاه تسوية المسائل العالقة المرتبطة بتلك المواقع منذ التقرير الأخير الصادر عن مجلس المحافظين.

١٦- قدّمت سوريا بعض المعلومات الإضافية المتعلقة بوجود واستخدام اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ في المفاعل النيوتروني المصغر. بيد أن سوريا لم تقدّم بعد تفسيراً كاملاً للأنشطة والتجارب المنطوية على مواد نووية المنفّذة في المفاعل النيوتروني المصغر والتي قد تكون مصدر الجسيمات التي عُثر عليها هناك. لذا، لا بد من توفير مزيد من الإيضاحات من جانب سوريا بغية تسوية هذه المسألة والمساعدة على استبعاد وجود أية علاقة ممكنة بين الجسيمات التي عُثر عليها في المفاعل المذكور وتلك التي عُثر عليها في موقع دير الزور. وفضلاً عن ذلك، يطلب من سوريا توفير إعلان كامل عن كل المواد النووية الموجودة في سوريا وتمكين الوكالة من معاينة جميع الوثائق ذات الصلة. وقد التمسست الوكالة تعاون سوريا بشأن هذه النواحي.

١٧- ومنذ عملية التفتيش التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لم تتعاون سوريا كلياً مع الوكالة لتيسير تسوية المسائل المرتبطة بالمفاعل النيوتروني المصغر. كما أن سوريا لم توفر المعلومات التصميمية المتعلقة بتشيع اليورانيوم في المفاعل المذكور ولم تف بالترامتها الخاصة بالإعلان عن المواد النووية بمقتضى اتفاق الضمانات (الوثيقة INF/CIRC/407).

١٨- لقد عثرت الوكالة، في موقع دير الزور وفي موقع المفاعل النيوتروني المصغر على حد سواء، على جسيمات من اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ. وبما أن سوريا ليس لديها أي رصيد مُبلغ عنه من اليورانيوم الطبيعي، فهذا يدعو إلى التساؤل بشأن اكتمال وصحة إعلانات سوريا المتعلقة بالمواد والمرافق النووية.

١٩- يبحث المدير العام سوريا على العمل مع الوكالة بشأن المسائل المذكورة أعلاه حتى تتمكن الوكالة، وفقاً للولاية المسندة إليها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بسوريا، من التثبت من أن جميع المواد النووية الموجودة في سوريا هي في نطاق أنشطة سلمية. وبالنسبة إلى موقع دير الزور وموقع المفاعل النيوتروني المصغر، ونظراً لمرور الوقت واحتمال تدهور المعلومات، فإن الوكالة تدعو سوريا إلى الإسراع في إتاحة معاينة كامل المعلومات ذات الصلة من أجل التحقق من إعلانات سوريا. ويعرب المدير العام عن استعداده للاتفاق مع سوريا حول الطرائق اللازمة لتيسير المعاينة المنظمة للمعلومات والأماكن بما يمكن الوكالة من التثبت من الوقائع وإجراز تقدّم في عملها المتصل بالتحقق، مع حماية ما تعتبره سوريا حساساً من معلومات عسكرية وغيرها.

٢٠- كما يبحث المدير العام سوريا على أن تتدخل حيزَ النفاذ بروتوكولاً إضافياً لاتفاق الضمانات الخاص بها، ممّا يبيّن عمل الوكالة الرامي إلى التحقق من صحة إعلانات سوريا واكتمالها.

٢١- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع، حسب الاقتضاء.